

**محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية  
لمساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)  
شركة مساهمة مصرية  
المنعقد يوم الأربعاء الموافق ١٧ أغسطس ٢٠٢٢**

بالإشارة الى البيان الصادر من السيد / رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بخصوص وضع أنظمة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وإعداد نظام للتصويت عن بعد من قبل المساهمين الذى يحق لهم المشاركة والتصويت فى الجمعية العامة والى قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ بشأن الاعتداد بحضور الجمعيات العمومية للشركات بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ويعتبر حضوراً فعلياً وتسري عليه أحكامه وفي اطار هذه الظروف الاستثنائية وحرصاً من مجلس إدارة الشركة على صحة وسلامة المساهمين وليمكنهم فى ذات الوقت من التصويت على جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية قامت الشركة بالتعاقد مع شركة EGID وهي شركة تابعة للبورصة المصرية على استخدام برنامج E-magles المصمم خصيصاً لإجراء عمليات التصويت عن بعد لاجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العامة وتم من خلال هذا البرنامج:

- تسجيل بيانات المساهمين وإعطاء كل مساهم كود دخول خاص به بعد إرساله للمستندات الدالة على مساهمته في الشركة.
- تمكين المساهم من استخدام هذا الكود الخاص للدخول على البرنامج والاطلاع على كافة الأوراق الخاصة ببنود جدول أعمال الجمعية ثم التصويت على كل بند بالموافقة أو عدم الموافقة.
- تجميع نسب الحضور والتصويت في نهاية الوقت المخصص للتصويت وهو الساعة الثالثة مساء يوم انعقاد الجمعية فى ١٧ أغسطس ٢٠٢٢.

وقد تم اخطار مساهمي الشركة بموجب إخطار بالنشر فى جريدتى (العالم اليوم و البورصة) على النحو التالى:  
١- إخطار أول بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٢٢  
٢- إخطار ثان يوم ٤/٨/٢٠٢٢

وقد قام رئيس مجلس إدارة الشركة بدعوة كل من السادة مساهمي الشركة و السادة/ مراقبي الحسابات والهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و الهيئة العامة للرقابة المالية، وتنفيذا لأحكام مواد النظام الأساسي وأحكام القانون فقد اجتمعت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة في تمام الساعة ٠٢:٠٠ الثالثة من عصر يوم الأربعاء الموافق ١٧ أغسطس ٢٠٢٢ بوسائل الاتصال الالكترونية الحديثة سالفة الذكر، وذلك للتصويت على جدول الأعمال الآتى :-

**- النظر في بيع مقر فرع الشركة بمنطقة سموحة بمحافظة الإسكندرية.**

- وقد حضر الاجتماع عن طريق وسائل الاتصال التى وضعتها الشركة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهم:

- |   |  |
|---|--|
| ١. الأستاذ/ محمد جمال محرم محمود محرم       | رئيس مجلس الإدارة - حضور الكتروني بالأصالة                           |
| ٢. المهندس / عبير وائل صديق لهيطة           | العضو المنتدب - حضور بالأصالة.                                       |
| ٣. الدكتورة / هبة وائل صديق لهيطة           | عضو مجلس الإدارة - حضور الكتروني بالأصالة.                           |
| ٤. المهندس/ محمد أشرف عمر عمر               | عضو مجلس الإدارة - حضور الكتروني بالأصالة.                           |
| ٥. الأستاذ/ سامر عبد الفتاح الوزيري         | عضو مجلس الإدارة - حضور الكتروني بالأصالة.                           |
| ٦. الأستاذ / محمد حسن يوسف                  | عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور بالأصالة.          |
| ٧. الأستاذة/ علا عبد الوهاب الجرف           | عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور الكتروني بالأصالة. |
| ٨. المهندس/ طارق أمين ملش                   | عضو مجلس الإدارة - حضور الكتروني بالأصالة.                           |
| ٩. القبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان أبو الفضل | عضو مجلس الإدارة - حضور بالأصالة.                                    |
| ١٠. الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان           | عضو مجلس الإدارة - حضور الكتروني بالأصالة.                           |

كما حضر أيضاً الإجتماع كل من السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات:

- الاستاذ المحاسب /جورج نبيل عزيز (وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة)
- الأستاذ المحاسب / عادل محمد عبد السلام (مدير عام – نائب مدير الإدارة)

كما حضر الاجتماع كل من السادة مكتب KPMG حازم حسن مراقب الحسابات:

- الأستاذ المحاسب/ حازم محمد الرجال - شريك بمؤسسة حازم حسن KPMG بموجب تفويض من الأستاذ/ حسام عبد الوهاب – مراقب حسابات الشركة و الشريك بمؤسسة حازم حسن KPMG

كما حضر الاجتماع :

- الدكتورة/ أماني وائل صديق لهيطه – أحد مساهمي الشركة – حضور الكتروني بالأصالة.
- الأستاذ/ حازم محمود محمد – ممثل بنك الاستثمار القومي – حضور بالأصالة.
- الأستاذ/ أحمد خليل عبد النبي - ممثل بنك الاستثمار القومي – حضور بالأصالة.
- لم يحضر الاجتماع مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية ومندوب الهيئة العامة للاستثمار.

تولى رئاسة الاجتماع الأستاذ/ محمد جمال محرم رئيس مجلس الإدارة، ثم عرض على السادة أعضاء الجمعية العامة الآتي:

- ترشيح السيدة / رانيا فاروق بسطويسى للقيام بأمانة سر الاجتماع .
- ترشيح كلا من السيد / أحمد شريف محمد حلمى و السيد / محمد ابراهيم مصطفى أحمد فارزا أصوات.

وقد أقرت الجمعية العامة هذا الترشيح بالإجماع.

وقد قام مراقب الحسابات مكتب حازم حسن بالتأكد من صحة إجراءات توجيه الدعوة وأعلن صحتها كما قام بالاشتراك مع فارزا الأصوات بمراجعة حضور المساهمين للجمعية العامة عن طريق وسائل الاتصال التى وضعتها الشركة وتبين أن عدد الأصوات الممثلة فى الاجتماع كانت كما يلى:

احصائيات تصويت المساهمين

النسبة	إجمالي الأسهم بعد استبعاد أسهم الخزينة	إجمالي العدد	المساهمين
١٠٠ %	١٥١٠٦٧١٣٥	٢٦٥٨	الإجمالي
٠	٠	٠	الحاضرون في الجلسة
٠	٠	٠	الحاضرون في الجلسة بتوكيل
٥٨,٨٣ %	٨٨٨٧٠٨٩٠	٥	مصوتين انترنت
٠	٠	٠	كونفرنس
٥٨,٨٣ %	٨٨٨٧٠٨٩٠	٥	جميع المصوتين
٠	٠	٠	حضر ولم يصوت
٥٨,٨٣ %	٨٨٨٧٠٨٩٠	٥	نسبة الحضور
٤١,١٧ %	٦٢١٩٦٢٤٥	٢٦٥٣	لم يصوت

وعليه فقد أعلن مندوب مراقب الحسابات صحة وقانونية الاجتماع وبما يفيد نتيجة حصر الأسهم لصحة وسلامة انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية تنفيذا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد فرز الأصوات والتأكد من صحة وسلامة انعقاد الجمعية العامة غير العادية، بدأ الاجتماع الأستاذ / محمد جمال محرم رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية واستهله باسم الله وبدأ مناقشة جدول الأعمال وبدأ التصويت من قبل المساهمين على جدول الأعمال وفقا لترتيب الدعوة كما يلي:

## **البند الأول : النظر في بيع مقر فرع الشركة بمنطقة سموحة بمحافظة الإسكندرية**

وقد طلب السادة الجهاز المركزي للمحاسبات الإشارة إلى المراسلات التي تمت بين الشركة والجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن وبيانها كالتالي:

أولاً: فور قيام الشركة بالإفصاح بالبورصة المصرية بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٤ عن الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٧، قام السادة الجهاز المركزي للمحاسبات بموافاة الشركة بكتاب رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣١ كالتالي:

### **مذكرة بشأن مقترح بيع المقر الجديد بمنطقة سموحة بالإسكندرية المشتري من جهاز مشروعات**

#### **أراضي القوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٩**

ورد بإفصاح الشركة على موقع البورصة المصرية بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٤ بيان بخصوص الدعوة لحضور الجمعية العامة غير العادية - إخطار أول - يوم ٢٠٢٢/٨/١٧ للنظر في بيع مقر الشركة بمنطقة سموحة بمحافظة الإسكندرية وقد تبين الآتي:

#### **أولاً:**

بلغت إجمالي التكلفة نحو ٢٢,٣٨١ مليون جنيه وفقاً للحسابات بيانها كالتالي:  
١. بموجب البند الثالث من التعاقد المبرم بين الشركة وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٩ فإن القيمة الاجمالية للمقر ( عدد ٧ وحدة إدارية) مبلغ ١٩,٣٢٨ مليون جنيه ويلاحظ ما يلي:

بيان	المسدد	اجمالي القيمة
قيمة المقر طبقاً للتعاقد		١٩٣٢٨٠٠٠
قيمة وديعة الصيانة		١٤٠٠٠٠٠
سداد ٣٥% طبقاً للتعاقد	٦٧٢٩٨٠٠	
سداد جزء من القسط الأول	٩٩٧٨٥	
سداد قيمة وديعة الصيانة في ٢٠٢١/١/٣	١٤٠٠٠٠٠	
سداد باقي قيمة القسط الأول ٢٠٢١/٧/١	١١٥٠٠٢٥	
سداد قيمة القسط الثاني ٢٠٢٢/١/١	١٢٤٩٨٢٠	
سداد قيمة القسط الثالث ٢٠٢٢/٧/١	١٢٤٩٨٢٠	
عمولة أمناء الاستثمار بنك القاهرة		١٠٧١١٢٥
سداد عمولة أمناء الاستثمار بنك القاهرة والمسددة في ٢٠٢١/١٢/٣	١٠٧١١٢٥	
الباقي يسدد على عدد ٧ أقساط قيمة كل قسط ١٢٤٩٨٢٠ جنيه	٨٧٤٨٧٤٠	
الإجمالي	٢١٦٩٩١٢٥	٢١٦٩٩١٢٥

٢. قيمة اعمال التصميمات الخاصة بالمقر الجديد تنفيذ شركة CDA بمبلغ ٦٨١٤٥٠ جنيه ليصبح إجمالي التكلفة ٢٢٣٨٠٥٧٥ جنيه.

#### **ثانياً:**

وفقاً للمادة ٤٣ مكرر من قواعد الغيد والشطب نصت على أنه مع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تلتزم الشركة المقيّد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في التصرف بالبيع في أي من العقارات أو الأصول الثابتة الأخرى بالشركة أو الأسهم المملوكة لها في شركات غير مقيّدة إذا كانت قيمتها التقديرية تمثل نسبة ١٠% أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيّدة - من واقع آخر قوائم مالية لها بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل البيع معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيّدين في سجل الهيئة مرفقاً بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيّدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.

**وندى في هذا الشأن ما يلي:**

١. لم نواف بما يفيد قيام الشركة بتقديم للبورصة ما نصت عليه المادة ٤٣ مكرر من قواعد القيد والشطب المشار إليها عليه.
٢. لم يتم موافقتنا بما يفيد الحصول على موافقة كتابية من جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة "طرف أول في تعاقد الشراء" وذلك وفقاً للبند الثامن من التعاقد المبرم والذي نص على " اتفق الطرفان على أنه لا يحق للطرف الثاني التصرف في الوحدات المباعة بالبيع أو الهبة أو الرهن ولا ان يقرر عليها أي حق عيني من أي نوع كان إلا بعد سداد كامل الثمن والحصول على موافقة كتابية من الطرف الأول".
٣. ورد بالبند السابع صفحة "٣" بمذكرة العرض المؤرخة في ٢٠٢٢/٥/٣٠ على مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٠٢٢/٧/٢١ في ٢٠٢٢/٧/٢١ ".....يوجد مشتري جاد....." الأمر الذي من شأنه ضرورة مراعاة تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وصولاً لأفضل الاسعار والشروط بما يحقق مصلحة الشركة.
٤. لم نواف بدراسة جدوى لعملية البيع اخذاً في الاعتبار جميع ما تحملته الشركة من تكاليف الشراء وما ستتكبده من تكاليف مرتبطة باتمام عملية البيع في ضوء قانون الضريبة العامة رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقوانين ذات الصلة وكذا ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الثامن من عقد الشراء أنه في حالة البيع لآخرين سيتم سداد مبلغ يعادل ٥% من قيمة الوحدات الإدارية المحددة بالبند الثالث كمصروفات تصرف بالإضافة إلى الرسوم الحكومية المقررة.

ثانياً: قامت الشركة بالرد على كافة الملاحظات الواردة من السادة الجهاز المركزي للمحاسبات بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١١ كما يلي:

السادة / الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات النقل البحري  
السيد الأستاذ / عصام الدين إبراهيم السيد  
وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير الإدارة

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٢٨٣ فى ٢٠٢٢/٧/٢١ بشأن إفصاح الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٤ عن دعوة الجمعية العامة غير العادية لمناقشة مقترح بيع المقر الجديد بمنطقة سموحة بالإسكندرية المشتري من جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة

مرفق لسيادتكم المذكرة التي سيتم عرضها على السادة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

وتنشرف بعرض الآتى رداً على استفسارات سيادتكم بمذكرة الإدارة المرفقة بكتابكم المشار إليه:

- ١- المدفوع فعلياً من قيمة الوحدات حتى الآن مبلغ ١٢٩٥٠٣٨٥ جنيه .
- ٢- بالنسبة لتطبيق المادة ٤٣ مكرر من قواعد القيد والشطب فإن ما تم سداده من قيمة التعاقد حتى الآن لا يمثل نسبة ١٠% من قيمة حقوق الملكية للشركة وفقاً لآخر قوائم مالية للشركة حيث سجلت حقوق الملكية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٢٢٦٠٦٧٦٥٤ جنيه.
- ٣- بالنسبة للملاحظة الخاصة بعدم الحصول على موافقة كتابية من جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة للموافقة على البيع وسداد كامل الثمن وفقاً للبند الثامن من التعاقد الخاص بالشراء نفيدكم علماً أن هذا الشرط يسهل تنفيذه عند إتمام عملية البيع طالما سيتم سداد نسبة الـ ٥% المشار إليها بالبند الثامن من التعاقد ولكن هذا يعتبر من إجراءات عملية البيع الفعلية والتي لا تستطيع الشركة أن تبدأ في اتخاذها إلا بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية على البيع كما أن النقاط ٢ و ٣ و ٤ من البند الثامن توضح أحقية شركة ايجيترانس (الطرف الثانى) في بيع الوحدات بعد الحصول على موافقة كتابية وبدون أية شروط أخرى.
- ٤- بالنسبة لإشارة سيادتكم إلى المذكرة المقدمة لمجلس الإدارة بجلسته ٢٠٢١/٧/٢١ (إنه يوجد مشتري جاد) وضرورة الإفصاح والشفافية وصولاً لأفضل الأسعار فإن إدارة الشركة حصلت على تقييمين للمقر المزمع بيعه من مثنين معتمدين وبذلت كافة الجهود للوصول لأفضل الأسعار المعروضة للشراء طبقاً للقواعد المتبعة فى هذا الشأن.
- ٥- بالإشارة إلى أنكم لم توافقوا بدراسة جدوى لعملية البيع أخذاً فى الاعتبار جميع ما تحملته الشركة من تكاليف شراء وما ستتكبده من تكاليف بيع فى ضوء قانون الضريبة العامة رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته وما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الثامن من عقد الشراء أنه فى حالة البيع لآخرين يتم سداد مبلغ يعادل ٥% من قيمة الوحدات بالإضافة إلى الرسوم الحكومية – تفيدكم علماً بالآتي:

- أ. نود أن نوضح لسيادتكم أنه يوجد تقييمات للوحدات وفقاً لسعر السوق وأنا كشركة سوف نطرح للبيع وحدات إدارية بدون أنشطة تدر أية عوائد حيث أن الوحدات غير مستغلة حتى الآن وبالتالي لا يوجد دراسة جدوى ضرورية لعملية البيع في ظل وجود بديل إداري آخر داخل محافظة الإسكندرية.
- ب. كما سبق القول أن الشركة التزمت بكافة أصول الإدارة فى تقييم المباع لدى مكاتب التقييم المعتمدة وبذلت كافة الجهود للوصول لأفضل الأسعار المعروضة للشراء.
- ج. فى ضوء قانون الضريبة العامة المشار إليه لا تسري ضريبة التصرفات العقارية المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على التصرفات التى يقوم بها الأشخاص الاعتبارية وإنما يقتصر سريانها على التصرفات التى يقوم بها الأشخاص الطبيعيين، وذلك إعمالاً لما ورد بالبواب الخامس من الكتاب الثانى الخاص بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين (مرفق الكتاب الدورى رقم ١٦ لسنة ٢٠١٢) لذلك لا يوجد ضريبة تفرض على عملية البيع.
- د. أما بالنسبة لسداد رسوم ٥% من قيمة الوحدات الإدارية كمصروفات تصرف بالإضافة للرسوم الحكومية المقررة فسيتم تحميل أي مشتري محتمل لها وسيتم صياغة عقد البيع بما ينص على التزام المشتري بكافة الرسوم والضرائب القانونية المستحقة محل العقد تسدد للجهات المختصة دون أى التزام على الشركة البائنة.
- ونحن على استعداد لموافاتكم بأية بيانات تخص عملية البيع الفعلية بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية على ذلك.

ثالثاً: عقب السادة الجهاز المركزي للمحاسبات - خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية - على رد الشركة الوارد إليهم كما يلي:

## مذكرة بشأن رد الشركة على مذكرة الإدارة بخصوص مقترح بيع المقر الجديد بمنطقة سموحة بالإسكندرية للعرض على الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٧

السيد/ رئيس الجمعية العامة للشركة  
السادة/ أعضاء مجلس الإدارة  
السادة/ المساهمين

بمناسبة انعقاد الجمعية العامة غير العادية للنظر في الموافقة على مقترح بيع المقر الجديد بمنطقة سموحة بالإسكندرية نشير إلى أن الإدارة سبق أن أعدت مذكرة بالموضوع المرسل للشركة برقم ٢٨٣ في ٢٠٢٢/٧/٣١ وورد رد الشركة المؤرخ ٢٠٢٢/٨/١١ والوارد للإدارة في ٢٠٢٢/٨/١٤ وسنتلو تعقيب الإدارة على ما ورد برد الشركة على أن يثبت كل من كتاب الإدارة ورد الشركة وتعقيب الإدارة عليه كاملين بمحضر الجلسة:

### وفيما يلي التعقيب:

١. لم يتطرق الرد لمبلغ ٦٧١ ألف جنيه قيمة التصميمات الخاصة بالمقر والتي تحملتها الشركة ولم يتم تنفيذها.
٢. أن المادة رقم ٤٣ مكرر من قواعد القيد والشطب تنص على القيمة التقديرية وليس التكلفة التي تحملتها الشركة أو ما تم سدادها فضلاً عن ضرورة استيفاء اشتراطات المادة المشار إليها.
٣. لم نواف بالموافقة الكتابية على البيع من جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة وفقاً للبند الثامن من العقد والمشروط بسداد كامل الثمن.
٤. لم يوضح رد الشركة أن القيمة التقديرية المتخذة أساساً لسعر البيع هي ذاتها القيمة المحددة بتقييم المثمنين من عدمه خاصة وأن تقييم المثمنين لم يتسم بالسرية في ظل ما تضمنه الرد من وجود مشتري جاد.
٥. بخصوص دراسة الجدوى أفادت الشركة بأنه لا يوجد ضرورة لدراسة جدوى لعملية البيع في ظل وجود بديل إداري آخر داخل محافظة الإسكندرية "المقر الحالي للشركة" والذي تشغله منذ أكثر من ٣٠ عام مما يؤكد عدم وجود دراسة مالية دقيقة لشراء مقر سموحة المشتري في ٢٠٢١/٥/٢٩ والنظر في بيعه بعد عام واحد فقط.
٦. بخصوص ضريبة التصرفات العقارية المنصوص عليها بالمادة رقم ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فإنه لم يرد بمذكرة الإدارة الإشارة من قريب أو بعيد لتلك المادة لأنه غني عن البيان أن الشركة من الأشخاص الاعتبارية وتخضع لضريبة شركات الأموال وليس من الأشخاص الطبيعيين.
٧. ونكرر بإثبات كل من كتاب الإدارة ورد الشركة وتعقيب الإدارة عليه كاملين بمحضر الجلسة.

**القرار**

قررت الجمعية العامة غير العادية بإجماع المشاركين الموافقة على بيع مقر الشركة بمنطقة سموحة بمحافظة الإسكندرية وتفويض العضو المنتدب في توقيع عقود البيع نيابة عن الشركة بعد الحصول على عروض مناسبة بقيمة تساوي أو تزيد عن القيمة المقدرة طبقا لدراسة المثلثين المعتمدين والتي تقدر بقيمة ٢٣٠٠٠ جنيه للمتر المربع وإتمام إجراءات البيع وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٤٣ مكرر من قواعد القيد .

وفى تمام الساعة ٤:٠٠ الرابعة من مساء نفس اليوم، وبانتهاء جدول الأعمال انتهى الاجتماع.

هذا وقد فوضت الجمعية العامة السيد الاستاذ / هشام حامد هاشم - المحامى بطاقه رقم ٢٦٨١٠٠٨٠١٠٤٢٥٩ والسيد/ محمد ابراهيم مصطفى المحامى ببطاقة رقم ٢٨٨١٠٠٢٠٣٠٠١٥٦ مجتمعين او منفردين فى اتخاذ اجراءات اعتماد وتوثيق محضر الجمعية العامة غير العادية عاليه بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية و مكاتب الشهر العقاري والتوثيق والغرف التجارية والسجل التجاري وأي جهة حكومية يستلزم التوقيع أمامها لتنفيذ ما جاء بمحضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة من قرارات تسليم وتسلم واستيفاء كافة المستندات اللازمة في هذا الشأن وكذلك التأشير بذلك بالسجل التجارى.

**أمين السر**

رانيا فاروق بسطويسي

**جامعى الأصوات**

السيد / أحمد شريف محمد حلمي

السيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد

مراقب الحسابات  
ا. / حازم الرجال  
مكتب حازم حسن KPMG

الجهاز المركزي للمحاسبات  
(مراقب الحسابات)

مدير عام نائب مدير الإدارة

(محاسب/ عادل محمد عبد السلام)

وكيل الوزارة ونائب أول مدير الإدارة

(محاسب/ جورج نبيل عزيز)

رئيس الجمعية  
(محمد جمال محرم)

إقرار

أقر أنا محمد جمال محرم بصفتي رئيس الاجتماع بأننى مسئولاً مسئولاً قانونية كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

المقر بما فيه

رئيس الاجتماع

إقرار